



محضر موجز للجلسة ٨

الرئيس : السيد إنسانالي
(رئيس الجمعية العامة)

المحتويات

إقرار جدول أعمال الدورة العادية الثامنة والأربعين للجمعية العامة وتوزيع البنود (تابع)

طلب إدراج بند إضافي مقدم من رواندا

طلب إدراج بند إضافي مقدم من كوبا

../..

Distr.GENERAL
A/BUR/48/SR.8
2 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٥٠

إقرار جدول أعمال الدورة العادية الثامنة والأربعين للجمعية العامة وتوزيع البنود (تابع)

طلب إدراج بند إضافي مقدم من رواندا (A/48/241)

١ - الرئيس: دعا المكتب إلى النظر في الطلب المقدم من رواندا لإدراج بند معنون "تقديم مساعدة عاجلة من أجل الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي في رواندا" (A/48/241). وقال إن ممثل رواندا طلب الاشتراك في المناقشة وفقا للمادة ٤٣ من النظام الداخلي.

٢ - وبناء على دعوة الرئيس، انضم السيد بيزي مانا (رواندا) إلى اجتماع المكتب.

٣ - السيد بيزي مانا (رواندا): قال إن حربا مدمرة نشبت في رواندا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ إثر هجمات شنتها انطلاقا من أوغندا الجبهة الوطنية الرواندية. ونتيجة لذلك، عانى البلد من أضرار مادية جسيمة وخسائر فادحة في الأرواح. وتشرد أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ شخص، أي ١٣ في المائة من سكان رواندا، فقدوا جميع ما لديهم. ولحق الدمار بالهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية وتقوضت الخدمات الأساسية في المناطق التي دار فيها القتال.

٤ - ومضى يقول إنه فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، فقد دمرت الحرب قدرا كبيرا من الهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية والإدارية وكما كبيرا من المعدات والمنشآت. وأخذ اقتصاد رواندا، الذي ظل يعاني بالفعل خلال الثمانينات من اضطرابات حادة تفاقمت بسبب الشكوك التي تكتنف الحالة الاقتصادية الدولية، يقاسي الآن من المزيد من الأضرار بسبب الحرب. وإدراكا للحاجة الملحة لوضع حد للحرب أجرت حكومة رواندا والجبهة الوطنية الرواندية مفاوضات مباشرة، أفضت إلى التوقيع على اتفاق أروشا للسلم في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، الذي فتح الباب أمام عهد جديد من السلم والوفاق الوطني. وتهدف عملية التعمير وتعزيز السلم في رواندا إلى إنعاش الاقتصاد وإعادة توطين الأهالي الذين شردتهم الحرب، وإنجاز التحول إلى الديمقراطية الجاري في البلد، وإصلاح الهياكل الأساسية المدمرة.

٥ - وأضاف أنه من هذا المنطلق تناشد رواندا المجتمع الدولي أن يسهم في نجاح تلك العملية. وتطلب حكومة رواندا وشعبها من المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند الإضافي في جدول الأعمال وتوزيع هذا البند على اللجنة الثانية.

٦ - وقالت السيدة دولت حسن (مصر)، والسيد جوما (زائير)، والسيدة سيمغو (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيد مونغيي (بنن)، والسيد بول (ليبيريا)، والسيد حديد (الجزائر)، والسيد كابوري (بوركينافاسو)، إنهم يؤيدون الطلب المقدم من ممثل رواندا.

- ٧ - ووافق المكتب على أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند الإضافي في جدول الأعمال.
- ٨ - وانسحب السيد بيزيمانا (رواندا).
- ٩ - طلب إدراج بند إضافي مقدم من كوبا (A/48/242).
- ١٠ - الرئيس: دعا المكتب إلى النظر في الطلب المقدم من كوبا لإدراج بند إضافي معنون "ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز وحماية حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم، من ضحايا الظروف القاسية، بما فيها المنازعات المسلحة". وقال إن ممثل كوبا طلب الاشتراك في مناقشة البند وفقا للمادة ٤٣ من النظام الداخلي.
- ١١ - وبناء على دعوة الرئيس انضم السيد فرنانديز بالاثيوس (كوبا) إلى اجتماع المكتب.
- ١٢ - السيد فرنانديز بالاثيوس (كوبا): تحدث باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقال إنه يقترح إدراج البند الجديد بالنظر إلى الحالة الدولية الراهنة، التي في ظلها يموت ٢٠٠ ٠٠٠ طفل أسبوعيا بسبب نقص التغذية ومجموعة متنوعة من الأمراض القابلة للشفاء، ويوجد قرابة ٢٠ مليون طفل من المعوقين بدنيا، من حبيسي مخيمات اللاجئين أو ممن لا مأوى لهم. وأضاف أن التقدم المحرز في حماية الأطفال ضئيل وغير كاف على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من المجتمع الدولي. ومن هنا، فإن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحث المكتب على أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند الإضافي في جدول الأعمال وبتوزيعه على اللجنة الثالثة.
- ١٣ - وقال السيد مارتيني هيريرا (غواتيمالا) والسيدة فلوريس (أوروغواي) إنهما يؤيدان أن طلب كوبا لإدراج البند الجديد.
- ١٤ - وقرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند الإضافي في جدول الأعمال.
- ١٥ - وقرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بتوزيع البند على اللجنة الثالثة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠